

١٠

الف
١٤٤

١٧٤٧

۹۱
۴۱
۸

۱
تخلص دوام باد و در حلقه
تقدیر و طهارت و عبادت و ادب
پیوسته بر درخت و کراش
با ارباب مخلص محال و غریب

شماره
۴۵۲
هرت

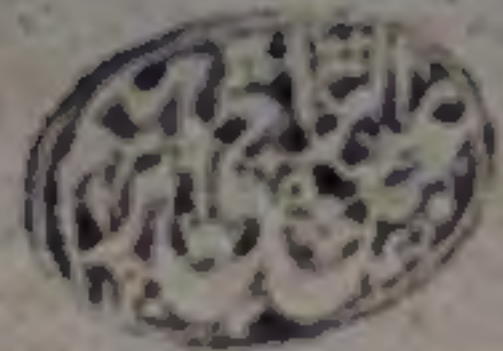
حاشیه آقا جمال خونسر بر دفتر

لا حول ولا عید الا بقی لا یحضر دفتر

لا حول ولا عید اء بر دفتر
سبح صین ابنی ابراهیم علیهما السلام بر دفتر

نام کتاب	
تاریخ	۱۰/۶/۱۲۴۶
شماره سند	۱۱۷۴۷
شماره ثبت	

۵



مكتبة جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد سيد المرسلين وآله الطيبين
 الطاهرين **قوله** اعتبر فيه حدوث الفلق أو بارة في طريقة جبهة من المستحيل الذين قالوا
 أي جبهة المتوثر انما هو الكون والذات كحالها العدة القعدة والزمعهم انه يوجب بقاء الوجود
 وتغيره بغير تقسيم الى شي ان العالم حادث لا دليل له على ثبوت فلهذا لم يثبت حدوثه ويجب ان لا يشهد
 بحدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه فيثبت الحكم وقوله او جبهة بشرط الدور
 بارة في طريقة طرفة اخر منمنهم الذين قالوا علة أي جبهة هو المكان بشرط الدور وتقريرهم
 قريب من رأيي هذا بكونه اذ قد بعض المحققين وانت جبهة دعوى الى الحدوث والوقوع
 وجب البتة فساد على تقدير جعل علة أي جبهة هو حدوث اذ هذا القول يميزه القول بان القديم
 وان كان ممكن لا يمتنع في المتوثر نعم كوزان يدل على عدمه في جبهة في الوجود الممكن وكلام
 فيه فبعد كلامهم هو لا يمتنع في تلك الدلالة كما هو ظاهر كلامهم هذا المحقق في سائر اقسام ان بعد تسليم
 تلك الدلالة للحاجة اليهم لا يثبت ان ليلهم في حدوث العالم اذ يحضرون ان يقولوا ان ذلك في وجوده
 من الكواكب اليومية فلهذا لم يثبت حدوثه وكما لا يشهد بحدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه
 وهذا المحقق قد صرح ببناء الكلام على حدوث العالم وبيان حقيقة طريق التبيين في البتة
 في ما بين لطريقين في ثبوت بنية حدوث العالم دونها ثم بعد التمسك بحدوث العالم لا
 ان يقول ويجب ان لا يشهد بحدوثه كذا القول ان يقول فلهذا لم يثبت حدوثه غير حادث دفعا
 للدور والاشتمال في فهم فالحق في تقريره بغير تقسيم الى شي ان العالم ممكن ما كان الوجه حادثا للحدوث
 الدالة عليه فلهذا لم يثبت حدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه فيثبت الحكم وقوله او جبهة بشرط الدور
 جميعها حادثة بناء على حدوث العالم وح في الكلام في اشبات حدوث العالم وسنشير في ما فيه
 ونشفي ما ذكرنا حال الطريقة الثانية والمكلف حصل كلام هذا المحقق ايضا على ما ذكرنا فتأمل
 ولا تخفى او من خذ وحذوهم فقد ذهبوا الى ان علة أي جبهة هو المكان فقط وهو الحق كما نقول
 في مقوله وبعد هذا فقد خلتوا في اشبات الوجه في التبيين منهم نظروا الى بعض الموجودات
 هو موجود كما ذكرنا في بعضه وطريقه متكررا بارة وتقرير وليعلم على ما نقله العدة التي رآه في
 كتبهم من ان الحقية هو ان الذي ذكره لا يتحرك لذاته بل ان متحركا ان لا يتحرك
 ذاته

فلا بد ان يكون له
 في ذاته
 في ذاته
 في ذاته

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

والله اعلم بالصواب والذين قالوا ان الفلق أو بارة في طريقة جبهة من المستحيل الذين قالوا
 أي جبهة المتوثر انما هو الكون والذات كحالها العدة القعدة والزمعهم انه يوجب بقاء الوجود
 وتغيره بغير تقسيم الى شي ان العالم حادث لا دليل له على ثبوت فلهذا لم يثبت حدوثه ويجب ان لا يشهد
 بحدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه فيثبت الحكم وقوله او جبهة بشرط الدور
 بارة في طريقة طرفة اخر منمنهم الذين قالوا علة أي جبهة هو المكان بشرط الدور وتقريرهم
 قريب من رأيي هذا بكونه اذ قد بعض المحققين وانت جبهة دعوى الى الحدوث والوقوع
 وجب البتة فساد على تقدير جعل علة أي جبهة هو حدوث اذ هذا القول يميزه القول بان القديم
 وان كان ممكن لا يمتنع في المتوثر نعم كوزان يدل على عدمه في جبهة في الوجود الممكن وكلام
 فيه فبعد كلامهم هو لا يمتنع في تلك الدلالة كما هو ظاهر كلامهم هذا المحقق في سائر اقسام ان بعد تسليم
 تلك الدلالة للحاجة اليهم لا يثبت ان ليلهم في حدوث العالم اذ يحضرون ان يقولوا ان ذلك في وجوده
 من الكواكب اليومية فلهذا لم يثبت حدوثه وكما لا يشهد بحدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه
 وهذا المحقق قد صرح ببناء الكلام على حدوث العالم وبيان حقيقة طريق التبيين في البتة
 في ما بين لطريقين في ثبوت بنية حدوث العالم دونها ثم بعد التمسك بحدوث العالم لا
 ان يقول ويجب ان لا يشهد بحدوثه كذا القول ان يقول فلهذا لم يثبت حدوثه غير حادث دفعا
 للدور والاشتمال في فهم فالحق في تقريره بغير تقسيم الى شي ان العالم ممكن ما كان الوجه حادثا للحدوث
 الدالة عليه فلهذا لم يثبت حدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه فيثبت الحكم وقوله او جبهة بشرط الدور
 جميعها حادثة بناء على حدوث العالم وح في الكلام في اشبات حدوث العالم وسنشير في ما فيه
 ونشفي ما ذكرنا حال الطريقة الثانية والمكلف حصل كلام هذا المحقق ايضا على ما ذكرنا فتأمل
 ولا تخفى او من خذ وحذوهم فقد ذهبوا الى ان علة أي جبهة هو المكان فقط وهو الحق كما نقول
 في مقوله وبعد هذا فقد خلتوا في اشبات الوجه في التبيين منهم نظروا الى بعض الموجودات
 هو موجود كما ذكرنا في بعضه وطريقه متكررا بارة وتقرير وليعلم على ما نقله العدة التي رآه في
 كتبهم من ان الحقية هو ان الذي ذكره لا يتحرك لذاته بل ان متحركا ان لا يتحرك
 ذاته

والله اعلم بالصواب والذين قالوا ان الفلق أو بارة في طريقة جبهة من المستحيل الذين قالوا
 أي جبهة المتوثر انما هو الكون والذات كحالها العدة القعدة والزمعهم انه يوجب بقاء الوجود
 وتغيره بغير تقسيم الى شي ان العالم حادث لا دليل له على ثبوت فلهذا لم يثبت حدوثه ويجب ان لا يشهد
 بحدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه فيثبت الحكم وقوله او جبهة بشرط الدور
 بارة في طريقة طرفة اخر منمنهم الذين قالوا علة أي جبهة هو المكان بشرط الدور وتقريرهم
 قريب من رأيي هذا بكونه اذ قد بعض المحققين وانت جبهة دعوى الى الحدوث والوقوع
 وجب البتة فساد على تقدير جعل علة أي جبهة هو حدوث اذ هذا القول يميزه القول بان القديم
 وان كان ممكن لا يمتنع في المتوثر نعم كوزان يدل على عدمه في جبهة في الوجود الممكن وكلام
 فيه فبعد كلامهم هو لا يمتنع في تلك الدلالة كما هو ظاهر كلامهم هذا المحقق في سائر اقسام ان بعد تسليم
 تلك الدلالة للحاجة اليهم لا يثبت ان ليلهم في حدوث العالم اذ يحضرون ان يقولوا ان ذلك في وجوده
 من الكواكب اليومية فلهذا لم يثبت حدوثه وكما لا يشهد بحدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه
 وهذا المحقق قد صرح ببناء الكلام على حدوث العالم وبيان حقيقة طريق التبيين في البتة
 في ما بين لطريقين في ثبوت بنية حدوث العالم دونها ثم بعد التمسك بحدوث العالم لا
 ان يقول ويجب ان لا يشهد بحدوثه كذا القول ان يقول فلهذا لم يثبت حدوثه غير حادث دفعا
 للدور والاشتمال في فهم فالحق في تقريره بغير تقسيم الى شي ان العالم ممكن ما كان الوجه حادثا للحدوث
 الدالة عليه فلهذا لم يثبت حدوثه غير حادث دفعا للدور والاشتمال وهو الوجه فيثبت الحكم وقوله او جبهة بشرط الدور
 جميعها حادثة بناء على حدوث العالم وح في الكلام في اشبات حدوث العالم وسنشير في ما فيه
 ونشفي ما ذكرنا حال الطريقة الثانية والمكلف حصل كلام هذا المحقق ايضا على ما ذكرنا فتأمل
 ولا تخفى او من خذ وحذوهم فقد ذهبوا الى ان علة أي جبهة هو المكان فقط وهو الحق كما نقول
 في مقوله وبعد هذا فقد خلتوا في اشبات الوجه في التبيين منهم نظروا الى بعض الموجودات
 هو موجود كما ذكرنا في بعضه وطريقه متكررا بارة وتقرير وليعلم على ما نقله العدة التي رآه في
 كتبهم من ان الحقية هو ان الذي ذكره لا يتحرك لذاته بل ان متحركا ان لا يتحرك
 ذاته

ويترتب من هذا ايضا ما ذكره بعض المحققين من انه قد تقرر في البرهان ان اوثق البراهين
 ما يكون هذا الوسط فيه حال جوبه الموهوم وما نحن فيه كما انك قد تقرر ان بعض الموجودات
 يستدل عليه من حال جوبه الموجود والوجود وطبيعة اشهره وقل بعض الدلائل في هذا
 بعض الخصائص في وجهه وثالثه هذا الطريق بهذه العبارة وثالثه طريقة الوجود فلو لم
 الوجودات الموردة على طريقة الامكان الاولوية الذاتية وشبهه ما قلنا
 المعلوم الاخير وغيره وقل في بيان الاشتراكية والاشترافية الوجود فقط اذا اوجب
 فعل والامكان قوة اشترافان قلت في هذا المنهج ايضا يستعين بالمكن
 لكون الحق الثاني من ترتيب كلام المقصود وهو والله استغنى عن مرجع ليس الا يمكن
 قلت اخذ الممكن ههنا ليس مقصودا بالذات بل بالعرض والنتيجة كخلاف
 غيره فان المنظر بالذات فيه هو الامكان وما كبره عما هو اشهره والكيف ان
 امكان الاولوية الذاتية تحت شبهة ما قبل المعلوم الاخير يرد على طريقه او
 ايضا وما قيل في الدفع مشترك فالقوله وجه الوثوقه صانع جوا وما افاده من
 ان اخذ الممكن ههنا ليس مقصودا بالذات بل بالعرض او كذا الخاتمة ذلك
 ذلك لا يوجب عدم ورود الوجود بل مجرد اخذ الامكان يتوجه الوجود
 سواء كان مقصودا بالذات او بالعرض الا ان يكون كلامه متعلقا بالذات
 في بيان الاشتراكية ووجه الداعي عليه هذا وفي كلمات هذا الفصل في تمة
 هذه هي شبهة تامل ولقد تركت العرض له مخافة زيادة اللطائف وملازمة
 الله في بعض الفضائل المعاصرة سيما في بعض اقوال طبيعة الجوب
 لا كانت طبيعة غائية لطبيعة الوجود عارضة لها فترتب قوة بالذات عنها
 كما يظهر من تتبع عبارات الشفاء وغيره فيكون الموجود با هو موجود متقدم بالذات
 على الموجود با هو واجب والواجب با هو واجب وبما الذي في ما هو المشهور
 من ان شئنا لا يجب لم يوجد لكون المراد منه ان الماهية ما لم يتحقق في مرتبة
 العقل وجودا لطبيعة الجوب لم يكن الوجود لان اوصاف الشئ في
 الخارج لطبيعة الجوب متقدم على تحققه فيه او في الذهن في ثبوت في ادرا
 هذه

ما كان

هذه ذلك فلا يخفى ان الاستدلال بالموجود با هو موجود وان له فردا في الخارج على
 الوجهين با هو واجب وان له فردا في رتبة برهان لم يتحقق ولا يتحقق لذل
 لكون ثبوت الفرد الخارج للموجود با هو موجود متقدم بالذات والطبع على ثبوت
 الفرد الخارج للواجب با هو واجب والواجب با هو موجود في هذا ان يكون الواجب
 با هو واجب معلول لثبوت الفرد لكونه تقدم على الوجود على اعتبار الجوب
 وهو ليس بمستفكر اذ ذاته تقدم على رتبة انه مبدا للفرد الموجود والوجود ومن
 جهة انه منشأ لوثاق الوجود وفرد للواجب والواجب والواجب الاول
 مقدم بالذات على اعتبار الثاني في تقدم وجوب الوجود على سائر الصفات
 وفي تقدم العلم والقدرة على الدارادة وطبيعة الوجود والموجود با هو موجود متقدم على
 جميع الاشياء ابر جميع الاعتبارات بالذات ولهذا جود موهوم للفقير
 الاول والمراد باق الشئ وغيره انه لا يبرهان عليه بل هو البرهان على كل شئ
 انه لا يبرهان على ذاته من غير ذلك لان قداسة باعتباره وملازمة ليس برهان على
 نفسه باعتباره او بعض صفاته ليس برهان على بعض احواله هو شريف عليه كما
 على غيره ولهذا بعينه صارت المنهج اشرف وخصر من غيره الماخوذ فيه وجود
 الممكن او حادث او المتحرك هذا عليه نعم اشهره وفيه تامل لا اوله فلذا
 علم ان الجوب لغت للوجود بل هي كيفية للشيء على ما هو المشهور
 وفيه لا يلزم تخرجا عن الوجود لاني فيكون من خيرة النسبة والنسبة من خيرة
 عن وجود الطرفين فيكون من خيرة عن الطرفين فثبت تخرجه عن الوجود الذي هو
 احد الطرفين على الكد وجه اذ الجوب انما هو صفة لنفس الشيء والمتوسط
 الطرفين انما هو وجود الشيء كذا في النوع لوجود الطرفين فلا يلزم تخرجه الجوب
 عن الوجود في كل وانما يبين ان الوجود ليس كونه لغت للوجود لكونه وجوب
 تخرجه عنه لانه ان ادعوا ان الثبوت الراسخ في الجوب للوجود من خارج
 عن ثبوت الوجود في نفسه فغيره من ثبوت لثبوت مستفهم لثبوت في نفسه
 لا يخرج له على ما هو التحقيق لان ادعوا ان الثبوت في نفسه للجوب في نفسه

٧

من قطع نظر عن صفاته فيكون كغيرها من الموجودات في الممكنات على ما يكون
 هو عليه لم يصب الفردان من كماله الخارج لم يصب من الموجودات اجمالا وذلك بان
 الموقوفة بالذات التي تستلزم ان جميع الممكنات في حكم ممكن واحد في المكان طريان
 الوجود عليها وانما للذات لها من علته خارجة والذات التي يتوقف الوجودية اذا اشتراط لوجود
 لم يوجد وليس موجودة غير ما يتوقف على ذلك الذي فيلزم الدور لاني لعلة لا يكون القوة
 الخارجية عن سلسلة الموجودات ايها واحد اياها كانت غير مشهورة واذ ان توقف
 موجود على اياها لا يكون ذلك الذي يتوقف على ذلك الموجود او غير ذلك فيلزم الدور
 لاني نقول في هذا يرجع الدور في سلسلة واحدة متصلة وقد ظهر في المقدمة
 المذكورة انه لا يكون ذلك في وجود الممكن بل للذات من اياها خارج وبالملة ملاحظة المقدمة المذكورة
 فيقول ان مجموع الموجودات لا يتاخر من اياها خارج واحد او متعدد متناه يكون هو علة لجميعها
 ليس بالمتصور ذلك الذي الواحد او المتعدد لم يصب من الموجودات اجمالا فيلزم
 الدور بدخا اذ ذلك الذي يتوقف على موجود فوجود ذلك الموجود لكونه من جهة سلسلة
 متوقفة على اياها واما هذه متوقفة على وجوده وهو دور وحيث ان يكون
 مراد المحشر بتوقف موجود ما هو الموجودات بتوقف ذلك الموجود فيكون المراد
 ان تحقق واحد من الموجودات يتوقف على هذا التوقف على اياها وتوقف ذلك الذي يتوقف
 على ذلك الموجود لكونه لغيره بل ان مراده ما يشترط اليه او لا من ان المراد بتوقف موجود
 ما هو طبيعة الموجود حيث هو اذ لا يتوقف على اياها ولا يتحقق اياها ما يتحقق
 فرد منه في كل فيه وبما قررنا يندفع ما اوردته بعض المحققين من انه لو كان يكون كقولنا كل موجود
 متوقفا على اياها ساقى عليه وذلك الذي يتوقف على موجود اخر غير ما يتوقف عليه وبذلك اقلنا
 التمس للدور وجه الترفع فلا يخفى بوجهه اقول في دفعه في تقدير اخبار الموجود في
 الممكنات يلزم الدور او ليس لما كان استلزامه غير منتهى بان في المقدمة الثانية فيلزم الدور
 البتة للغير من العبارة عليه لغيره اذ ما افادته لست بالامادة في دفع هذا الادعاء ففيه ما فيه
 اما ذكره لبعض المحققين في تقسيمه على استلزامه العقل واللبس في القوة والذات اما ذكره بعض
 المحققين واما ذكره بعض المحققين في ما يتوقفه فاندوا فيكون ان كان اوله ويقترب من الحق

بري موجود

او غير متناه

الذات

الذات البين في ما فيه نظر ذلك كما بالمراجعة مع ادنى تأمل قوله ومنه ان ليس الموجود المطلق
 في آخرة توضيحه ان ليس الموجود المطلق بمبدء له من حيث هو بل يكون مبدء لجميع افراده والذات
 له من تقدم بشرط نفسه لانه يكون مبدء لنفسه البين لانه من جهة الموجودات لذاته وبذلك
 ثبت وجود واجب الوجود بالذات وذلك لان الممكن من حيث هو ممكن لا بد له من
 مبدء يكون مبدء لجميع افراده بان في المقدمة الثانية فيلزم الدور لاني لعلة لا يكون القوة
 الواجب في ما ليس بذاته او لا يكون بعض المحققين في حاشية خاشية من انه يمكن ان يكون
 بدون اخذ تلك المقدمة وانه جازا بذكره في ما قررنا في ما ذكرنا في تقريره بالذات
 بوجه اخر ان في مراده بالموجود المطلق هو الموجود الحقيقي الذي يعتقد المحشر انه معزوم
 وان تحقق جميع الموجودات الا وهو باعتبارها على ما سبق به في مواضع ويدور بداهة
 ويقول انه انما من اشياء غير متناه في ان ذلك الموجود لا مبدء له اذ لو كان كان
 مبدء موجود البتة فيكون لا عين هذا الموجود فيلزم تقدمه بشرط نفسه او يكون موجودا
 بعبارة فيلزم الدور وبذلك ثبت وجود واجب الوجود بالذات لان الموجود
 المطلق للغير لا مبدء له ان هو الله الواجب بالذات قوله فيكون هذا الوجه انه في
 هذا الوجه في فهم المقدمة الثانية لانه اذا ثبت ان ذلك الموجود لا مبدء له فيكون
 واجب بالذات كما قلنا وللدخل المقدمة اخرى اثبات المطلق الا ان وجهه بان في
 الصديقين بل في هذا لا يخفى في الوجهين يندفع ما اوردته في المحققين من اننا لان
 ان الموجود المطلق لا مبدء له ولزوم تقدمه بشرط نفسه ثم اذ الموجود المطلق
 ليس الله الموجود العام وتحققه في نفسه فرد يتوقف على تحققة في نفسه فرد اخر وبتلك
 كما لا يخفى وقال القائل المتأخر سدا له هذا البرهان مستفادة من كلام الشيخ
 الرئيس في ان اول الرتبة لها بان في بالعبارة المذكورة ان في الموجود
 هو موجود مع قطع النظر عن خصوصية سوى الوجود لا يحتاج في تحققة في الخارج في موجب
 او حجب تحققة والله لا يحتاج جميع الموجودات اليه بديهية فيحتاج هو ايضا في نفسه وذلك
 تقدم الشك في نفسه فطبيعة الموجودات هو موجود ووجبة التحق في الخارج بمشقة الوجود
 لا علة ولزوم كونه لها فرد يجب وجوده بالذات كان عدم اجمع يمكن بناؤه في المقدمة

مبدء يكون

في قوله المتأخر
 في قوله المتأخر
 في قوله المتأخر

الشر

بشيء من الوجودات

بمعنى كونه بعد ذلك اذ لا يشر في كونه منه وجعل هذا عبارة اخرى للباقي في تقرير ذلك
 قد مر قريب الماخذ في ما قلناه فلذا نيس بجعله عبارة اخرى منه كما لا يخفى وقال الفاضل
 المذكور تقرير كلامه من سره في وجه لطيف ما راها من لزوم الدوران لشيء هو ان جميع
 الموجودات لا يجوز ان يكون محمدا ولا شيئا غيرها ولا تنزيم في خروجها في الوجود من سبب
 موجود فيلزم خروجها من الوجود فبذلك يخرج فهو الدوران فوجب وجود الوجود المتشعب
 لعدم عليه في الموجودات من غير ان يكون وجود غيره منه اشهر وفيه نظر لانه ان اراد ان
 يكون الموجودات لا يجوز ان يكون محمدا مطلقا اراد ان يخرج وجوده بعد في الوجود لم يتم
 قوله ولا تنزيم في خروجها في الوجود الدوران لعلنا جاز عدم جميع الموجودات رها لغير
 في ذلك خروجها في الوجود من غير ان يكون الدوران اراد ان لا يجوز عدمها رها مع خروجها
 في الوجود لم يكن نقول ان الممكنات ايضا يكون كذلك فيمتنع وجودها رها مع
 خروجها في الوجود في المقدمه الاقيمه للثبوت الاحواز عند رها في الجملة لعدم
 خروجها في الوجود فتم وقال الفاضل المعاصر لم يفتقر في تقريره الى عدم جميع
 الموجودات رها كيث لا يوجد شئ منها احد ممتنع ازا لم يمتنع جميعها في عدم شئ
 لم يجب وجوده فلم يوجد وليس لهذا المشاع سبب والله لنزيم تقدمه في نفسه
 ايضا وعدم جميع الممكنات ليس ممتنعا كذلك كما يجوز في الوجود كجب
 وجوده ويمتنع عدمه بذاته وهو المطلق وفيه الحيلولة في ان حيلولة الوجود
 كما شق في حيلولة الوجود لانه شرط او قد كما رددت من كونها في غير ذلك
 المقدمه الاولى في الاول وقال جميع الممكنات تسير في الوجود ايضا كذلك ومنعها
 الثاني وقال انما يقع ذلك في تقدير وجود الوجود الاول المستند اليه
 والى العدمه طاب ثراه اجاب باحتياج كل من الشقين في اول بيان
 الشرط المذكور في الممكنات العدمه بناء على المقدمه الثانية وان لم يكن كجب لم
 يوجد لما كان من قبيل العدمه في المستحيله اذ الوجود لا يمكن له وجود كذا في الوجود
 بالحق في الموجودات فيمكنه في الممكنات العام ان يصير لاشيئا محضا في الثاني ان
 في النظر في مفهوم الموجودات مع قطع النظر عن ثبات الوجوب لذات يؤول الى ان الممكن
 من حيث

لعلنا

من حيث هو ممكن بل يمكن ان يتوقف به الوجود لوجوبه في بقية وجوده وثبت وجوده
 بالذات بناء على ان ما لم يمتنع جميعها في عدم شئ لم يجب وجوده وبالعبار
 الممكنة من حيث هو ممكن لا يمكنه في الوجود المتشعب اشهر ما ذكره في توجيه البرهان
 صحيح مرافق لما ذكرنا لكن في حذف قوله وليس لهذا المشاع سبب والله لنزيم
 تقدمه في نفسه ايضا لظهور استدلانه وان كان مقتضى ان لزوم تقدم شئ في نفسه ايضا
 وما العدمه رها من حيث هو ثابت لا دخل له في هذا التقرير احد هذا وقد ذكرنا الحيلولة في تقرير
 من التعليلية ونحن جعلنا في حال الوجود والوجوب مقتضى مقاربان ثم ان مراد
 الفاضل يكون احيث قيد ابو ما ذكرنا لا يبرر الظاهر من اذ المهمية المقيدة بالوجود ذلك
 المتعذر لوجوبها في اعتبار الوجود وهو لم يتفرق في الدعوى من ثم انما في الحق فيجب
 الله عز وجل في ما ذكرنا هو حيث رشت في ذلك كما فعله الفاضل المعاصر وهو طاف فيا لعله
 عز وجل في دفع الدوافع في مثل الاول ما ذكره في حيث رشت في الاول مع ما فيه من التعريف
 به عليه انه اذا كان مثلا الوجود في الممكنات من قبيل الفروض المستحيله فلا يمكن ان
 تحكم من الموصوف بل يمكن ان يصير لاشيئا محضا اذ لا يمكن الحكم بشئ في فرض في الوجود
 كيث ذلك عند العقل بناء على مولا اس نلزم ان لا يمكن كونه لا يكون في الوجود بل لا
 من بين الممكنات الواقعيه انه في ذلك فتم ما ذكره في حيث رشت في الثاني في لظهور
 محتمل طهرا ولو تكلف في التوقيف فليس الا ما ذكره اسنه وبالجمله طعن في وجوب غير ذلك
 ليس الله وجه واحد يشترك فيه ما ذكرنا وما ذكره الفاضل المعاصر في انما التقاوت
 بمجرد التعريف في قوله من حيث هو موجود وما ذكره والده بعد التكلف في رخصه في
 مخصوصه ذلك كجب وليس جوابا فلا يستقيم العدمه الا ان يكون نظره في التقاوت
 المذكور فتم والوجوبان اللذان ذكرهما بعض المحققين في توجيه هذا الدليل في توضيح
 منه الحق والجواب في كل من بعض المحققين ايضا بل في كل قول وهو ان جميع
 الممكنات العدمه في غير ان العقل يحكم به به بان جميع الممكنات ان لم يكن
 وجوب الوجود بالذات ولا يظهر اليه في حكم ممكن واحد في الممكنات عدمه بل عدم وجوده
 وذلك لانه ان امتنع عدم كل منها بسبب علة لكن لا شك في إمكان عدمه

في بعض الدوافع في ما ذكرنا
 هو حيث رشت في الثاني ان
 معناه انما فاق في حرج

افو جا

او خارج عنه وثبت القعدة في ذلك المحشر انه لابد ان يكون علة له على ان لا يكون
 ان يكون مقدر على جميع اجزائه ووجه ثبوت ذلك في نفسه هو ما ذكره بعض المحققين
 عنه ابتداء ذلك الدليل على تلك القعدة وان سلم المحشر لغيره باللفظ في
 المقدمتين ذاع ان البرهان على ما فهمه كان ليس بتمام لكنه ما راد في توجيهه على
 ان قال المراد بالعلة بلذات وعلى ان لم يلحق بهر العلة التي منه وطا كان العلة ثباتا
 بل ككسب ان يكون علة لجميع اجزائه بمقتضى عدم احتياج شئ منها في امر خارج عنها
 الا ان لم يكن ثمة اشهر في يد رعية شبهة ما قبل المعلول الا خير لانه لا يصدق عليه انه
 في كتابه شئ من اجزاء المعنى في امر خارج عنه ولا يعتبر في العلة التامة كزيد من هذا قسم
 وقال الفاضل المعاصر مد ظله العالی في هذا يرجع الى الفاعل والقابض القابض
 ما يمكن وجوده في الخارج كسب وجوده ويمتنع عدمه والعلة على ان لا يكون في سببه
 يمتنع جميع انحاء عدمه بشرط ان يكون اتفاقا مع قربا او بعيدا يستند اليه جميع اجزاء
 وهو العلة بالذات كما اشير اليه سابقا فلو فرض ان يكون جزءا الممكنات الصادرة الى
 ليس فيها ما كسب وجوده ويمتنع عدمه لذا اشفاق على لها كسب سواء كان واحدا
 او جملة ما فوق المعنى الا غير او غيره يكون هو سبب له مشاع عدم نفسه وعلة بهية ايضا
 على جزء فرض ان يكون علة كانت له او لا بد منه كسب كمال الشئ في الذات رتب
 اشهر ولا يخفى ان تحقيق كون العلة في هذا يرجع الى الفاعل والقابض لا دخل للمعنى
 اصح ثم انه يرد على ظاهره بعض المناقشات لكن كما في ملكه على ما ذكرنا في تقرير
 الدليل فليحذر عليه جنس تسليمه وانما ذكره لنقد غير الشئ فهو اياه جدا لانه لا يمكن ان لا يكون
 من فوق المعنى الا لانه لا لعدم احتياج المعنى في شئ خارج عنه فنقد في علة كيف
 ولو كان كذلك لزم ان يكون كل علة بعيدة او لم يعقل له معلوله من فعله ولا يتوكل
 احد قسم **قول** ولذا في حق ما قيل من انه لا يمكن ان يكون بعد ان لا يكون في سابق
 في تقرير البراهين لا يخفى في توجيه هذا البرهان **قول** في الوجود وهو ظاهر
 في ان كان اذا المستقل بما ذكره من هو يمتنع بسببه جميع انحاء عدم ذلك بشرط
 وهو من الممكنات لكنه على ما عرفت من القعدة فنذكره في كل ما علم شيئا من البراهين

مکمل کن

[illegible]

من كنية حاله واطرافه سبق له نقل طرقة ان يوفق البرهان ويندرج في حيزه من البرهان
فقالوا اذا اخذنا البرهان فلم نقفك نستطيع من هذه الزعمية قال هذا اليكم كذا
فقطن العجب من الحشيش ان لم يفتل احد منهم بذلك **قوله** الا طرقت على البراهين
المتقدمة وقد ذكرنا اثبات الوجوب بمراتبه براهين كثيرة جدا واقتضينا ان
عدم التعمد من كذا اذ في ذكرنا غير السبب ان الله انما هو معرفة وجود الله تعالى
فطرية لكل صمم احد بعد من يتصل صانع البرهان ولا يمكنه بالتدريج ان يكون
فليبره ان لا يتصور في حقايقه البرهان وهو جبري في وجهه الامام جعفر بن محمد الصادق وغيره
من نقل في هذا الباب ثم بعد ذلك لعرض شبهة الذوق والوجوب كونه وجوباً وحيث لا ينفك
بالذات لما تترتب من الكمالات فنحن غرض في هذه الدلائل ان الله الفرق وهو سبق **قال** ان
طاب سواه وجوب العالم بعد عدمه الحق ان هذا المعاصر هو الكون الفوقية لغزبه البعدية الزمنية
اذ لا شك ان تقدم عدمه في الوجوب ليس في اية ولا طبعاً ولا انه لا يتصور من حيث تقدمه من
الزمان وفيه ما افاده والبرهان على ان تقدم عدم العلم على وجوده لو كان
زناً لزم ان يكون قبل كل زمان زمان غيره نهاية ويلزم التقدم والزمان الموهوم اثبتة
بما وجد في العالم غير مهيمن عند المصلح من المستحيل ومنه المصمم كما يظهر من تصفح كلامهم وايضا
ما ذكره من ان تقدم العلم على الوجوب ليس في اية ولا طبعاً كما عندكم في اثبات حدوث
الزمان اشتهر بالظن كما يستفاد من كلامه في كذا الامور التي ان مراد المصمم
من البعدية هي من البعدية بالذات التي اثبتتها المستطون وحصلت سلاسلها
ان تقدم اجزاء الزمان بعينها في بعض من هذا القيد لكن الحق انه لا يحصل له اذ لا يمكن
له من عقول سوي اثبتة بمراتبه انه تقدم بالزمان فان ذلك التقدم اذ عرض لغزبه
كان بواسطة زمان غير لائق في المبرق وان عرض اجزاء الزمان لم يوجب في
مغايرتها وان عرض للزمان وغيره للذات ان يكون لذلك الغير زمان وان الزمان لا يمكن
في زمان اخر من تقدم الزمان كيب ان يكون في زمان كذا في الزمان الموهوم وان
فقد تفرغ القول بالزمان الموهوم واستحق القول في من قريب من الله وانما ذكره في
ذيل ايضا فير عليه ان مراده ان لا يبراهن ان تقدم عدم الزمان على وجوده فمما اذا

والبرهان

الزمن

هذا هو المعنى الذي مراد به في كلامه في كذا الامور التي ان مراد المصمم من البعدية هي من البعدية بالذات التي اثبتتها المستطون وحصلت سلاسلها

لانه

لانه لا يمكن تقدم عدمه على الوجوب فمما اذا في دفع المنع الذي ذكره في ان في ذاته يمكنه
في اثبات حدوث الزمان من تقدم عدمه في وجوده فمما اذا في البتة فلا يبرهن
موضع حقيقة في فهم ثم قل سلمه الله ثم اقول في شبه ان في اركان زمان
وجود العالم من حيث هو في جانب البداية كما هو من حيث المبدأ كان لعدم تقدم عليه
سوى التقدم الذي انما اثبتته الفلاسفة لعدم الممكن في وجوده المعبر بحدوث الزمان
شبهة بالتقدم الزمان الذي هو حدوث الزمانية ولا خبر الزمان بعضها في بعض فمما
في عدم اجتماع سبقي والمسبق والفرق ان التقدم الزمانية هو في اية من تقدمه
سبب بعضه لا جزاء ما يحصل من كبداء والضرر واستمده في الكمال ذلك التقدم
وبالذات ثم يتوكل على بعض الحوادث وهذا يعرض له خوارق التقدم والتكتم بخلاف
تقدم عدمه في وجود العالم في منسوب المبدأ في انه ليس ليشمل ذلك المدرك ولا يمكن تقدمه
والتعيينه ولا يكون فيه قرب بعد زيادة ونقصان الله بمحض التوهم ولا يظن ذلك ما قولا
ان فرق حدوث الحيات لا يخلو ومما مع ان الفوقية ممتدة به فكل ان العقل يترك
يعلم من حيث هو البعد المكافاة ان ورائه عدم صرف الفوقية ويترتب من ذلك انكم يجوز
الوهم ان لهذا عدم الفوقية ما في المكافاة والمكافاة كقوة بعض اجزاء المكافاة
في بعض مع انه لا يمكن ان ذلك يثبت يعلم من حيث هو الزمان والزمانية في جانب
البداية ان ورائها عدم صرف ونقص وكيفية ان لهذا عدم الصرف قبلية ما في
وجود العالم والزمان شبهة بتقليد اجزاء الزمان بعضها في بعض وهذا هو المراد
من قول المتقدم وجود العالم والزماني بعد عدمه بل هذا هو حدوث الزمان المتتابع فيه
بين المبدأ والفلاسفة ولا يلزم من ذلك وجود زمان قبل الزمان من مجرد ذلك الزمان
الموجود مع مدحظة شامية كاف لا يترتب الوهم وحكم العقل بهذه المحلة القبلية
وليس هذا اثبات الزمان الموهوم كما ليس ذلك اثبات المكافاة الموهوم فتدبر
انتهر وانت خبير بان سبقي عدم الزمان في ما افاده لا يرجع الا ان يكون الزمان
من حيث هو غير ان يكون سبق عدم حقيقة من بعض التوهم وهذا ليس الا القول بعدم
بالحقيقة لانه اذا لم يكن الفصل بين ذات الوجوب وهي العالم ولا يمكن ان في احد انه

هذا هو المعنى الذي مراد به في كلامه في كذا الامور التي ان مراد المصمم من البعدية هي من البعدية بالذات التي اثبتتها المستطون وحصلت سلاسلها

هذا هو المعنى الذي مراد به في كلامه في كذا الامور التي ان مراد المصمم من البعدية هي من البعدية بالذات التي اثبتتها المستطون وحصلت سلاسلها

هذا هو المعنى الذي مراد به في كلامه في كذا الامور التي ان مراد المصمم من البعدية هي من البعدية بالذات التي اثبتتها المستطون وحصلت سلاسلها

كان الوجب ولم يكن العلم فيكون العالم قدما البتة ولم اطلق على اي وقت قد يكون الوجود
 الذي هو الوجود في الماضي القديم والى وقت محض كان زمانه مشاهير وغير مشاهير ولا يفيد
 ايا جلية انه لا بد من طريقة للمنة من القول بوجود العالم بدون العالم بان يكون بينهما
 وفي ما ذكره هذا الفصل لا يكون كذلك بل يكون وجود العالم مقصدا بوجوده نعم في غير انفسها
 ولا انفصال بينهما لوجوده هذا فلم لا يكون ان يكون غير متناه في الزمان اذ لا يلزم فيه عدم
 الانفصال وهو قد يلزم في ظهوره الثاني في الفهم لا بد ان ليس اوجبا الوجب ثم زمان
 فدمغ من انفس العالم بالوجب وانفكاكه عنه فلا نقول قبحه اذ كان الزمان
 غير متناه انفسه لا انفصال للعالم به ثم فلم لا يجوز ان لا نقول انه كيف ان يكون
 زمان يصح ان يقي كان الوجب فيه ولم يكن العالم حيزا في ذلك الوقت بل العرض انه
 يجب ان يتحقق الانفصال بين الوجب والعالم يصح فيه كون كان الوجب في المنع
 الذي يصح ان يكون العالم فيه ولم يتحقق ذلك على ما افاده هذا الفصل
 على ان الله انه كما بقي في الوجود ان وجوده مقارن لوجود الزمان
 يصح ذلك في شأن الوجب ثم انفسه اذ يصدق ان وجوده مقارن لوجود الزمان
 نعم لا يصح ان يقي انه زمانه بمعنى ان وجوده منطبق على الزمان من ان كان ذلك
 في الوجود ثم وفي هذا الفصل انفسه هذا ما كان في الوجود على سبيل الاحتمال فان
 كان من انفسه فواقي وان كان من الوجود في شي في نفسه ففهمه وبالله يعلم
 حقيقة الحال ولا نظير له من قولهم لا عندا وعندا فوق المدة فهو قول على سبيل
 التوسع والمقصود انه لا يشترط ان يكون في نفسه ففهمه ففهمه ففهمه ففهمه
 على تقدير صحة ما لا يفيد لوجوده ان لا يكون ان يكون حدوث العالم بهذا الوجه ففهمه
 والله الموفق واذا قد بلغ الكلام هذا المقام فلا بأس ان نذكر طريقة السبيل المحقق
 الدامد في حدوث العالم المتنازع فيه فان ما ذكره هذا الفصل انما اشترط
 منه فنقول انه نعم ان حدوث العالم المتنازع فيه انما هو حدوث الدهر
 لا الزمان ولا الزمانا وخلصه ما قاله في حقيقة انه مسبوقية الوجود بالعدم
 الصريح المحض لا مسبوقية بالذات بل مسبوقية له في ذاته انفسا كونه غير زمنية
 والرسالة

فيقولون كقول الدهر في نفسه
 وان قيل فليس سبيل الحق

فيقولون كقول الدهر في نفسه

ولا سبيل له ولا مقدرة ولا متكينة والفرق بينه وبين حدوث الزمان ان حدوث
 الزمان هو الوجود بعد العدم المقدر لسبيل الواقع في الزمان قبل قبته زمانية
 متكينة وفي هذا الحدوث ليس العدم مقدر لا متكينة اصبحت بل ان هو الوجود مسبوقية
 الوجود بالعدم المحض ليس الوجود والى كان في الوجود والى الوجود السابق بالعدم
 الصريح المرفوع عن انفس المقدرة والله تعالى هو الذي هو الزمان لانه في الوجود لا في المقدرة
 المتقدرة استيلاء ولا استمرارية في الوجود الثابت في المقدرة
 عن ورضي التغيير مطلقا والمقدرة على سبق العدم في الوجود فلهذا كسب سبق
 العدم الصريح احق الله سبحانه وجاهد في حدوث الدهر وهو قول انه اذ انقضت
 العدم في نفس الدهر بانه سبب في الوجود سبق غير ذات كما يظهر من بعض كلامه فيكون
 البتة محتاجا الى وى وظرف يكون فيه ومنه يفتى هو لا محالة بالمقدرة والتكليف
 وكونه سابقا عليه بدون ذلك محال لا تقدر على تعقله فلعنة يحتاج الى لطف فبركة
 لم يكن له وان لم يقدر ببقية كسب الحقيقة كما يشيرون اليه في بعض كلامه
 حيث ذكر ان في سبق الزمان في الوجود ليس الوجود مسبوق بالعدم المقابل
 له اذ سلب الوجود في مرتبة نفس الوجودية من حيث هو لا يقابل الوجود في الوجود
 في حقا الواقع من تلقا العلة الفاعلة بل كما وكذا العدم سبب في الوجود سبقا
 زمانيا لا يقابل ذلك الوجود لا في حقا الزمان بل يقابل العدم في ذلك الوقت
 الذي كان فيه الوجود كحدث حدوث الدهر اذ ليس في الدهر تواترهم والعدم
 والذات م اصبحت فلا يكون حدث الوجود الصريح السابق في الدهر محتزا في التواتر
 عن حدث الوجود الى وقت من بعد بل انفسه سلب الدهر والى في حيزه
 عطف الذي ب الثابت الدهر فلا يفهم في كسب حدوث والمسبقية فيهم
 اصبحت ليس القدم الله هذا وبالجملة ما افاده محال بل اية ففهمه في كسب
 ولكن قد نقلنا له على يد من احسن المصنفين والله الموفق وهو المعين
 وقال بعض المحققين من تلامذة السيد القائلين ان تقدم العدم على الوجود
 يكون سببا لتقدم بالذات بمعنى ان العدم يكون متحققا مع المتقدم بالذات

فان الوجود يكون مع المتقدم بالذات

بأنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته

وهذا الاعتبار أطلق عليه المتقدم وفيه أن كون عدم مع المتقدم بالذات محال لا يتصور
الذي إذا كان في وجوده فلا بد من القول بالزمان الموهوم وهو يفرق منه والضم تح
العدم لأن كون مع العالم الموهوم أو قبله لا يحل الأول فيكون قبله فلا يقع العجز
منه والقول بأن أطلق المتقدم عليه في سبيل المجاز في فهم ثم ذكر السيد
قسي أن القول بالزمان الموهوم في ما ذكره المتكلمين من تكذيب الموهوم
الوهم الظلي لا يقدح في صحة القوية السدائية وتخييلها أما أولها
عرفت أنه لا يتوهم في المرحلة وحدود وصرم وكثرة وفوت ولفوق ومتر
والنقصية وقادة وسيلان أو ذلك من لوازم وجود الحركة والقتل التغير وقدر
بالحصول شيئ فشيئ وإذا كان كذلك فكيف تصور في العدم الصريح أن ينج
والنفس العرف أن تباين حدود وتغير أحوال وتغير أحوال وتختلف أوقات
حزب يتوهم التباين السببي والنهاية والابتداءية أشهر وفيه أن العلم أن الفرق
بالامتداد واللفظية أو أمثلة فرع وجود الحركة لم يكونا يشرع من استمرار وجود الأجسام
أمر محتمل في سبيل التقدير والتفضل بل الظاهر أن ذلك قد استبعد وفيه كيف وانهم يقولون
الحركة القطعية يشرع من الحركة التوسعية والزمان يشرع من الأول استيل كما جاز
هناك اشتراك الأمر الممتد المتقصر من الأمر المتقصر الذي لا امتداد فيه ولا
والكثرة ولا الغرض في ذلك كقولهم بهذا اللفظ وما ذكره
بعض المحققين في الباطل من أنه إذا كان الأمر موجودا له منتهى اشتراح فنشغل الكلام
إليه فهو لا واجب أو ممكن لا جاز أن يكون واجب الوجود فيكون ممكن الوجود فيكون
وجود قديم سوى اللفظ لأنه لا يشرع من الوجود بل اللفظ لا دليل على بطله وهو لم
يذكر الله تعالى فتدبر قول ولأننا قلنا لواقع في العدم ما توهمه لأن به الزمان بعينه
أو الحركة بعينها إذا كان متكاملا سياتي كذا في زيد لا تحت من لونه والي فيه متقبة غير
مجمعة فاما بالذات في تلك الحالة فيكون هو الزمان أو بالعرض فيكون هو الحركة
فقد أطلقوا الزمان أو الحركة اسم العدم فليت شعري بأي ذنب استحق الزمان
أو الحركة سلب الاسم والذات في بعدم أشهر وفيه أن لا نقول باللفظ العدم
بالقدرة

مستمر الزمان في ذاته

بأنه لا يمكن أن يكون له وجود في ذاته

بالقدرة والتمدد وغيره الذي بالعرض بالقدرة والتمدد وفيه أن به لا يلزم منه كونه زمانا أو حركة
وأي هل أنا نقول أن عدم العالم كان في وجوده امتدادا يتجدد ويتقصر كوجود زيد في الزمان
وكذا أنه لا يلزم منه كون وجود زيد زمانا أو حركة كذلك لا يلزم منه كونه العدم زمانا
أو حركة بل ليس بعد كعدم زيد في زمان قبل زمان وجوده وللتفاوت الأدب أن
هذا الزمان يتبع بعض بالقياس النهار ويتصرف به في ذلك من الصفات وليس ذلك
في ذلك الزمان فاللزام في هذا ليس بالوجود الزمان منك والفتلون به يتوهم
لأن كون العدم هو الحركة والزمان فتأمل قال ولأننا قلنا أنه لا يكون الباطن سمي
واق في حد بعينه من ذلك الامتداد العدمي في علم ذلك والعالم في حد آخر بحدوه
الجميع ككل في ذلك الامتداد الموهوم بينه سبحانه وبين العالم ويتوهم في خير العالم
وكلفه عنه سمي في الوجود فاذن إذا كان ذلك الامتداد غير متبصر التوهم
كان غير المتبصر محصورا بين حاشيته وطرفه أشهر وفيه أن مرادهم
بقوله بل بالبار الحق وأول العالم زمان موهوم لأنه كان قبل العالم متبدا
موهوم لم يكن العالم فيه وكان الحق نعم فيه باللفظ الذي هو الله أنه نعم موجود لأن
ذلك الزمان وسط بينه نعم وبين العالم بحيث يكون هو نعم في أصل الدين والام
في الحد الآخر من يلزم كون غير المتبصر محصورا بين حاشيته وطرفه أشهر وفيه أن مرادهم
فلا بد من حدود ذلك الامتداد سمي منتهى منتهى اللفظ في العدم ولا ينفق
من سبب وجوده أو حركة أو غير ذلك لم يخلق العالم بهذا اللفظ لم يكن حدوده في حد آخر
قبله أشهر وفيه أن هذا مجرد دعوى بدليل إذ لعله كان مختلفا في أجزائه لأنه
ليس عما كلفه لا يحل ذلك فيه بل أمر نفس أمر واقع العدم فيه فتأمل قال ولأننا
قلنا فلان المتقدم من الغوهر العبداني يكون مع امتداد فرضي ومع كل جزء
من أجزائه وكل حد من حدوده معينة غير متقدرة على سبيل واحد محيط بجميع أجزائه
وحدوده على نسبة واحدة موجودة كان ذلك الامتداد أو موهوما على ما يتبع عليك
غير مرة في أن من خصص العالم بحد من حدود ذلك الامتداد الموهوم لا يثير تارة
وكلفه من البار الحق بل سلبه أصلا فإنه إذا كان امتداد الزمان الموهوم ليس

هذا هو الحق
في سبيل الحق
والله اعلم
بما ليس بالبين

التي سميت في هذا السبيل في الزمان الموهوم باليقين اليه سميانه اجدر بذلك شرفه
ان القول بالامتداد المذكور ليس بالذي يوضح تحقق العدم قبل الوجود وقد صرح ذلك
ومرادهم من خلف العالم عن حق سميانه ليس الا ذلك لانه كان الواجب في وقت
لم يكن العالم فيه مرتين ان الواجب بمرزخ الكون في الوقت فلم يصح ذلك
انك قد عرفت انه يمكن القول بمقارنه وجوده نعم للوقت في بعض الخلف هذا
المعنى فقد لزم قول وكان ذلك الزمان والمكان شقيقين فثبت ان
مرتفعان في الحكم من لهما وهو من شئ واحد فكما ان وراء الامتداد المكنى لا غير
ولله الامتداد فوق الفلك الذي هو الحد لحيات العالم عدم معرفته لوجوده والامتداد اوله
والله لا نهاية واذ اطلع السمع المحرب منه ان لم يمكن ان يمدده ويبسطه للامتداد
وما من مقدار بين بمر عدم التفاضل والبعد وانقضاء المكان والجهة فكذلك وراء
الامتداد الزمان عدم مخرج له في الوجود والامتداد مستمر والامتداد مستمر وانه لا نهاية
والله لا نهاية والزمادة والامتداد في شئ من القول واتبع الحق ولا يكون مخرجي بل
استمر ككلامه رفع مقامه وبه عظمة في الامتداد بجزء تمثيل لليناسب المقامات
الكلمية فثبت بتروقد ولما ايضا في بعض كلامه انه لا يكون ان يكون حدوث
المتشاع في هو حدوث الذات لا يتحقق الحكم في حدوث مبدئ ذلك المعنى
والحدوث الزمان لان من العالم المبعوث عن حدوثه نفس الزمان وحملته وحمل
محله والحوادث العقلية المفارقة لعدوالم الزمان والله ما كان ريب فكيف يظن به
بالفعل وسقراط وحسن في ترتيبها من اعظم الفلاسفة والاشتهار انهم يثبتون
الحدوث الزمان للعالم الكبر ويعولون ان نفس الزمان وحملته وحمل محله
والحوادث المفارقة مسبوقه الوجود بالزمان وحملته الذات في الزمان وليس
يتفوه بذلك من ذرية العقلاء والمصطلحين وكمن يقول لا الحكم فيكون ان يكون
كلامهم في حدوث الذات وكونه متفق عليه بينهم ثم وكان نسبة الامتداد في
الامتداد ليس في امثاله من حفظ الذات في كلامهم وعدم فهمهم لا هو مرادهم
في حقيقة الفارابي في اجمع هي الرايين بل الظاهر كما يشهد بعض ان قد كان الحكم
في حدوث

في سبيل الحق

في حدوث الذات والمنظرة فيه شئ منهم فلهذا وبعض القول بذلك المعنى
التيهم وان لم يظن ذلك في شأن كذا في ليس واثباته المتكلمين فثبت ان
غير منهم اثبات بموجب حدوث الزمان فيهم والامتداد فيهم مرادهم بالزمان
ما سوى ذلك الامتداد الموهوم فان المراد به ما سوى الواجب نعم من الوجود
والامتداد المذكور له وجوده فلهذا يقال من جهة الزمان لا محله في الحركة وحمل
محله عن الامتداد فلهذا في القول بحدوثه في زمانه في رايهم فانهم لا يقولون
بالعلمية والى لية المذكورة على انها موهومي الحكم وواقع الحوادث العقلية والعقل
به المتكلمين والنفس لما كان فيها جهة مادية فيمكن ان يطلق عليها الحدوث في
هذا الوقت ربي انك قد ظهر لك في ما سبق انك انك ان في ان كونها
حادثه في زمانه كان زمان لم يصح فيه ان يكونا موجودة مع وجوده في ذلك
قد ظهر انه يمكن القول بكونها زمانية ارمقارته للزمان في ذلك المكان
في ان الواجب كبريان في العقل ايضا في القول بوجوده كما لا يخفى في افقد
ظهر بما قررنا ان القول بالزمان الموهوم مما لا يمكن ان يقال فيه الوجود
وان المعنى حدوث العالم لا يوضح كسب في ما هو مكنى اليه بالامتداد في
يعينه ان ربط الحادث بالقديم ايضا لا يوضح الله بالتمسك بذلك في كبريان في
على هو مكنى لف الشرح ام لافان لم يكن مكنى في فيها ونعم وان كان مكنى لافان
على ما يشعرون في بعض الامور فيجب ترك الاحتجاج فيه والوقوف عند شبهة علمه
ان ياتى بالفتنة او امر من عنده انه في التوفيق قوله اقول الامتداد ليس هو
اعلم ان القدرة في المشهور فيكون الفاعل كسب ان في العقل وان
لم يثبت لم يفعل لكونه موهوم بالمشية والارادة والذات المقابلة لهذا
المعنى هو ان يكون اصل الذات من سبب له جلادة كالفعل الطابع وهذا
قد يكون اصل الذات كافي في هبوط الفعل كالنور للشمس مثله وقد توقف في
بعض الاشياء كما قد حرق النار مثله ولا خلاف بين الملبين والفلاسفة في قدرة
نعم بهذا المعنى والله اعلم في النزاع بين الفلاسفة والمليين في قدرة القدرة

هذا هو الحق
في سبيل الحق
والله اعلم
بما ليس بالبين

۴۱
قدیم

مستقرم لرو

71

و در توبه بود و عدم نظر در توبه
فان اولی آن است که در توبه اولی آن است که در توبه
دوم آن است که در توبه دوم آن است که در توبه
سوم آن است که در توبه سوم آن است که در توبه
چهارم آن است که در توبه چهارم آن است که در توبه
پنجم آن است که در توبه پنجم آن است که در توبه
ششم آن است که در توبه ششم آن است که در توبه
هفتم آن است که در توبه هفتم آن است که در توبه
هشتم آن است که در توبه هشتم آن است که در توبه
نهم آن است که در توبه نهم آن است که در توبه
دهم آن است که در توبه دهم آن است که در توبه

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, though the image is rotated 90 degrees clockwise. The ink is dark, and the paper appears aged and slightly discolored.

الحقيقة في العارفين
بمنزلة عباد الله عواصم
للمن قبل من صفته
في الكفر بالخلافة

[illegible]

اللائم بالاسم هو
المعنى الذي لا يخرج منه شيء من
ان يكون له شيء مما ينسب اليه
فانهم لم يسموا به
هو الغافل المتحقق من ذلك ما يجب
في كل وقت في كل حال
من تقدم العالم في العلم
والعلم في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم

بمقتضى الخلق عطفه قال في الموقف الارادة العقلية بوجوب المراد في شرفه ارادة العقل
 ارادة الله تعالى بفعل من فعل نفسه لزم وجه ذلك الفعل وارتفع كلفه غير ارادة الله تعالى
 المقتضى والكل واليهما اشهر وايضا اشهر اورده في بحثه ان مقتضى جانب العقل بالذي
 السهل بان قدرته متعلقة في الدال بهذا الطرف وبه يجب وجوده في الفرق بين
 الموجب والمشار واجاب بان الفرق انه بالنظر في ذاته مع قطع النظر عن تعلق
 قدرته بشئ الى الطرفان ووجوب هذا الطرف في وجوب شرط تعلق القدرة
 والارادة به لا وجوب ذاته كما في الموجب بالذات ولا يمنع عطفه على قدرته بفعل
 بل لا يمنع الترتيب والعكس ولا الموجب فانه يتعين تأثيره في احدثها ويمتنع في احدثه
 عقلا اشهر وتوضيح المقام ان مقتضى الاشارة في هذه الحالة هو ان الفعل بعد تعلق الارادة
 به لا يترتب واجبا وحرادا به بل بالمشاع كلف المقام غير العلة التامة به اشهر ان مقتضى
 عن الفاعل بعد تعلق ارادته به واستحبابه في الشرطية ولكن تعلق ارادته به ليس
 بواجب بل الفعل المستحب بشرطية يمكن ان يربى الفعل وان لا يربى بها
 في جواز الترتيب جديرا والمراد بتفسيره ان الله تعالى هو الذي ليس شر من الفعل
 مما يجب وجوده عن الفعل فان عدم ارادته له ممكن في كل حين لم يصدر ذلك وان
 كان بعد تعلق الارادة بوجوب الصدور البتة فان قلت في هذا كيف يتمش ما قدمت
 من تمسك الدليل في مذنب الله شعور قلت وجهه في هرفان الله شعور يقول انه
 اذا كان الفاعل موجبا للبدان يكون ارادته وحسبته الصدور منه وحيثما يقع
 ان كانت حاله في الدال بوجوب القدم وانه لتوقف في شرطه وان اذا
 لم يكن موجبا فمفهوم ان يكون جميع الشرائط حاصلة في الدال ولكن لم يتعلل به
 الارادة في الدال فلم يوجب الفعل وتعلقته به فيما لا يزال فوجد الفعل فمفهوم
 وقد اورده اشهر الفخرية ايرادا اخر ان الرضا في المحشر ولما كان من دفعها
 ما قد علم التعرض لتقلها حتى في ارادة اللطاف ومقتضى الله تعالى هذا اشهر
 كما قد وجد ما ذكرناه لا يمكن ان يجعل في الدليل برهانا غير قبل المص قال فان قلت
 يجوز ان يكون تلك المقدمة مسئلة عند الحكماء او يكون مستقلا له من قبل المقام الزايع عليهم

هذا هو الوجه في جواب السؤال
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثالث
 في جواب السؤال الرابع
 في جواب السؤال الخامس
 في جواب السؤال السادس
 في جواب السؤال السابع
 في جواب السؤال الثامن
 في جواب السؤال التاسع
 في جواب السؤال العاشر
 في جواب السؤال الحادي عشر
 في جواب السؤال الثاني عشر
 في جواب السؤال الثالث عشر
 في جواب السؤال الرابع عشر
 في جواب السؤال الخامس عشر
 في جواب السؤال السادس عشر
 في جواب السؤال السابع عشر
 في جواب السؤال الثامن عشر
 في جواب السؤال التاسع عشر
 في جواب السؤال العشرون

فر

متر يكون جدي قلت القد انها غير مسئلة عندهم ايضا لانهم يتشبهون في هت واث
 بالقديم بوجود قديم مستمر متجدد متصل واحد في اعتباري كما ان كونه يكون با حرم شرط
 طرود احدث وانه في مستند القديم اشهر ان مقتضى في مقتضى اشهر ان مقتضى
 كون هذه المقدمة مسئلة عند الحكماء اشهر ان مقتضى اشهر ان مقتضى
 في انهم يقولون بما هو متجدي عن انهم قالوا يستند الاحداث في كونه وانه موجود
 واحد قديم لا يتوقف في شرط فلم يكن المقدمة مسئلة عندهم ففهم ان نظرهم
 في ان الحكماء لهم اجزاء غير متناهية يتوقف كل جزء منها في سابقه في كونه بمتناهية
 الاحداث اليها اذ قد توقف كل واحد في شرطه حادث في سبيل التمسك في التمسك
 وقد اوهمنا ذلك ودفعنا وجهه الذي اراد منه في علقه في الهيات الشفا
 فليس في ذلك دلالة في كونه بهم اشهر ان مقتضى بالقديم لا يتوقف في سبيل
 حادث كيف الوجوه في ذلك في بالهم لا يكتبوا تلك الحركة وتورطوا فيما تورطوا فيهم
فان وجهه ان يعلق عدم امکان جعله جدي باذكرناه عند كونه يمكن ان يي ايضا انه ليس
 غرض المحشر الله انه لا يمكن جعل هذا الدليل برهانا قبل المقام ولا يفي بمقتضى جعله جديا
 ولا وقع فيه فانهم يعلم ان بناء في نسبة المحشر المقام يمكن جعله الذي بتمت في
 ما يقوله الحكماء من انه اذا اجتمع سلاسل التأثيرات متتالية كلف المقام في وجه يسطق الدليل
 عليه ولا نقض لانه في هذا ان كان جميع الشرائط حاصلة في الدال فيجب وجود العلم
 البتة فيلزم القدم وانه قد توقف في شرطه ويلزم التمسك فغرض المقام هو اثبات
 ما ختم به من انه يجوز تخلف الفعل عن الفاعل المستحب بسبب العلم بالعلم في جانب
 اليه المحشر فظهر ان هذا التوجيه او لا مما ذكره المحشر في اشهر ان مقتضى في الدليل
 ان غرضه بتمت البتة في انه لو اجبر هذا الدليل من قبل غير الله شعري وليست
 المقدمة غير مسئلة عندهم ولذا زعمه لفرض الذي ب فليتيم شرط من الدليل والمقارنة
 في التقديري لم يتمش الدليل كما عرفت فندبر اشهر بل انه ان يقول ان العالم قديم
 فذا جبر الدليل او لا في اثبات الذي ب المتنازع فيه فظهر ان ههنا في اثبات
 القدم الذي هو المتنازع فيه حتمية في زعم المحشر فكلمة بل كتمان الترتيب بل انظر في

هذا هو الوجه في جواب السؤال
 في جواب السؤال الثاني
 في جواب السؤال الثالث
 في جواب السؤال الرابع
 في جواب السؤال الخامس
 في جواب السؤال السادس
 في جواب السؤال السابع
 في جواب السؤال الثامن
 في جواب السؤال التاسع
 في جواب السؤال العاشر
 في جواب السؤال الحادي عشر
 في جواب السؤال الثاني عشر
 في جواب السؤال الثالث عشر
 في جواب السؤال الرابع عشر
 في جواب السؤال الخامس عشر
 في جواب السؤال السادس عشر
 في جواب السؤال السابع عشر
 في جواب السؤال الثامن عشر
 في جواب السؤال التاسع عشر
 في جواب السؤال العشرون

المقدمة في نفس مطلق الوجوب المندرج في مرتبة هناك أنه يمكن أن يثبت أصل جواز
 الترتيب بلا مرجع بهذا الطريق هذا قول الفاضل المعتمد في قوله تعالى الذي
 مطلق لا يمكن في المطلق المستدلال بما ذكره من كسب مع ذلك القول بجواز
 ترجيح القادر أحد متدويره في الدفوع من غير مرجع كما بهر من ذلك في قوله تعالى
 الذي ب مطلق قوله كما ذكره القائل في المندرج في المندرج في قوله تعالى الذي
 الأول أن صدور الفعل عن القادر موقوف على ذلك في قوله تعالى الذي
 بالوقوع أنه لا يثبت في حد الوجوب حتى يفرق بين الوجوب والقادر الثاني
 أنه لا يتوقف في انقضاء المندرج في المندرج في القادر هو الذي يرجح أحد متدويره
 في المندرجين مرجع والندرجين المذكورين في المندرجين في قوله تعالى الذي
 استدلوا بعدم تشرع الكسب في القادرين بالندرجين غير ذلك لأنهم انهم انهم انهم انهم
 لو كان صدور الفعل عن القادر يحتاج إلى ذلك لوجب لهم قدم العالم أو كسبهم ولا
 إذا لم يكن المندرج موجباً بل موجباً للندرجين فلهذا من ذلك أن يكون ذلك
 يكون ذلك المندرج في المندرجين ولم يوجد الفعل فيه بل يوجد فيما لا يزال فلهذا
 تخلف الفعل عن السبب الغير الموجب والقول بأن مع تلك الندرجية أن
 يمكن الفعل والندرجين في ذلك في صدور الفعل بل لا يرجح سبب آخر كعدم صدور
 في المطلق الندرجية والندرجين له في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين والندرجين
 قال بعض الفضلاء في الوجوب المندرج في المندرجين في المندرجين في قوله تعالى الذي
 زعم المفسر والمفسر أنه لا بد من مرجع في الفعل بوجوب تعليل الندرجية في قوله
 أصله في صدور فعل الله تعالى وجب في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله
 الذي مرة قالوا المختار يرجع بمرادته من غير مرجع بوجوب تعليل الندرجية في قوله
 كان بعد تعليل الندرجية وجب المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين وجب
 الفعل والندرجين بعد تعليل الندرجية بل القول بأن المندرجين لم يوجد متعلق
 عليه بل المطلق الذي شذوذه فليدفع من الكلام في القائلين بالندرجية في قوله
 والندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق

كالله عليه

كالله عليه المندرج في وجوب الفعل بعد تعليل الندرجية في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 في وجوب الفعل أت بعينه في تعليل الندرجية أيضاً في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 أنه خلط بين الوجوب المندرجين والوجوب المستحق في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 وقد عرفت من قبل الفرق بينهما هذا ويمكن توجيه كلامه بأن قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 لتعليل المندرجية المندرجية في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 المندرجية بوجبه لتعليل الندرجية في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 هي شذوذه بوجه بقوله أن ما يشره في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 لزم قدمه في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 بل انما يثبت راراً المندرجين كاعتبرت من قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 المصنف اختار المذهب الأول في ذلك ما لم يثبت اليقين في ذلك في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 في ما قلنا فيدل على أنه اختار المذهب الثاني كما لا يخفى من قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 المطلق انما هو المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 من عدم انقضاء الوجوب عن المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 أنه قدم فعله كما لا يخفى في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 أيضاً كما سيذكره المختار ولكن فيه ما فيه وجه ففهم ووجه ما فيه وجه في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 من أنه لو لم يثبت التخصيص بمراد الندرجين قدم جميع المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 الذي مرة وما سوى ذلك من العبادات في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 وأجمع ذلك كلام المختار في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 تقريره أنه لا يثبت التخصيص بمراد الندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 الفاضل المعتمد ان المندرجين قدم جميع المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 شرط وهو شرطه في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 بل هو الذي يعقل الذي هو راراً المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 بناء على ذلك في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين
 منه قد عرفت من قبل في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين

في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين

في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين

في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين في قوله تعالى الذي ب مطلق المندرجين

[illegible]

دلی

والمراد في ابطال التوقف في هذا الموضع ان لا يقال كما مر اهل المنع لعدم وجوب التوقف
اشهر من قبله وبعض المحققين ذكره في مثل هذا الموضع في الرد عليه ولكن نقل ان بعض النسخ
وقع في الحاشية مع العطف وحيث فيكون المنع من قبله فيكون وجه صحة التوقف في
المراد من قوله كذا في الحديث ان لا يقال في قوله قبل هذه الحاشية بل قدم الفعل المعلق بعينه
قد مررت فحدث ردة في ان المراد حدوث الفعل المطلق والمنع من قبله
واحد هو قوله في الحاشية في بعض النسخ جعل قوله كما ترى في هذا التوجيه حيث روى
ذكره قبل هذا الحاشية من لزوم التقدم للكتاب بل في المذهب بداهة فيكون مراد
في هذا التوجيه في حاله فقبله في الحاشية بان لا يتردد في ردة اليه في تقدم ثم ان قوله
مسلم في هذا التوجيه كقول ابي جهم كما ذكره بعض الفضلاء احد هما ان يكون
اعتراضه في الحديث بان التوقف الذي اخذ فيه لفظ قد من مستلزم لتقدم الخبر
في نفسه فيكون في الكلام اعتراضان احدهما منع التوقف بناء على عدم تسليم
التم للمحال والثاني في ابطاله بكونه مستلزما لتقدم الخبر في نفسه والثاني ما ان يكون
تحقيق المقام بان ذلك التوقف الذي هو الثاني وان كان لزومه للمقدمة ممنوعا
بناء على المسند المذكور فان ذلك يستدل من جهة اوجهة وهو قوله في حاشية اخرى
على ذلك لكنه لفظ من جهة لزم الدور كما بطل من جهة لزوم التوقف في الدليل في حاشية
وتفوت له من جهة اخرى فقامت في ذلك السكوت في هذا التوجيه في بعض النسخ فحدث
ان نقل من التوجيه في ذلك ولكن يرد عليه في ما ذكره او انه من منع التوقف بناء على
حواله مستلزما للتم للمحال انه خارج عن ادب البحث وقد طرأ وجهه في سبق
او كما قوله مستلزم في الرد الاول خارج عن ادب البحث لان غرض المسند ايضا ابطال التوقف
في حاشية اخرى حجة مستلزما لتقدم الخبر في نفسه انما راعى في مطلوبه انما في الوجه الثاني في حاشية اخرى
عليه ولكن سياق الكلام لا يدل على ذلك بل هو شاهد على ان هذا هو المراد في حاشية اخرى
وقد يجعل في حاشية اخرى حجة المستند في قوله وان كان مستلزما في اخر الكلام حجة اخرى مستندة
في حاشية اخرى مثل في كون الخبر المتضمن في حاشية اخرى الكلام ان ذلك مستوقف مع
ممنوعه في حاشية اخرى لانه ناشئ من حاشية حدوث الفعل المطلق في تقديم الدليل
بعض النسخ ان لا يقال فيكون معارضته للمقدمة المستندة ثم ان قولنا في حاشية اخرى

Handwritten signature: *W. H. H. H.*

ان يستلزم عدم الوقوف لحدوثه على تقدير ان كان يمكن ان يستلزم التوقف نقول ان
فيما نحن فيه مستلزم لتقدم الشرع في نفسه فلهذا انما هو في التوقف على وجه لا حاجة اليه
في التعرض لما فيه ثم قال الفاضل المعاصر ان النظر في ان كانت راسيا او اوداه الغم
بعد ما نتج في توجيهه الى انية بمثل هذا التوجيه لا يغير بقوله ولا يخفى فيه اذ قد عرفت
ان المعصية انما لو كان فرد من العالم حادثا لتوقف على فرد حادث وهذا مما لا شك
فيه وعلى تقدير كون المراد حدوث الفعل المطلق لتزوم التوقف على الشرط مما
لا يقبل التسامح ايضا وعناية بالمرم من استلزام ام التام كتحقق جهتها كون كل فرد من العالم
مستقده على الله تعالى لا تقدم لشرع على نفسه ان في الكلام صرح في غير قانون المناظرة انما
ويرد ان الذي ادعى الاول ان بناء الكلام المحترجا ان يكون المراد اثبات قدم الفعل
المطلق وسنستبين بعد ذلك في احتمال ان يكون المراد اثبات قدم جميع الله فردا فلا
عليه ما ذكره لان بناءه على احتمال انشاءه كالمحقق وانما الذي ادعى ان لا يتم نظره توجيه
في احدى النظرات الوقت اقرب من ان يضع بالمثل فيه والله يدرك الثالث فخرجت
بشروطه على جميع الاحتمالات كما بشرنا اليه وليست محرومة ودفعه الذي يظهر من القائل
فيما يتبع عليك من محرم الغافل المتعاصر على ما قيل في مثل هذه هي شية او لا فلا
ان يعمل في الوجه الثاني في بعض الاحتمالات الذي ليس فيه زيادة التكلف والزيادة
بكونه خارجا عن قانون المناظرة في ما اوردها لذلك في توجيهه ولا يوجب التوقف
في مثل هذه الشية والتمسك بمجمع وصول معنا اليه اذ قد حظوا بالمحترج في ذلك
قطعا كما يظهر من هي شية الله شية والظما هو موت هذه الله يدرك المذكور صريحا
في كلامه في هذه هي شية فلا يمكن جملة على وجه لا يرد هذا كما لا يخفى فلهذا مستلزم
لتقدم الشرع في نفسه بان يستلزم ام التوقف المذكور لتقدم الشرع في نفسه انه
اذا لم يكن الفعل المطلق قد يكون مجموع الله فعل حادثا متوقفا على شرط حادث
خارج عنها فكان ذلك لشرط ايضا متوقفا على نفسه ضرورة كونه من جملة الله تعالى
التي تترقب عليه نظيره في اثبات الوجه في مثل وقال بعض الفضلاء
بيان ان هي احدى المذكورين اول الكواشف في الشرط الحادث لان يكون
عينية او متفرعة عنه وهذا في تقدير الكدش بل نوع طبعه الشرع في مثل هذه

مدکون

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ويكون اول حادث بل يوجد مرتبة واحدة امور غير متناهية في سبيل التوقف ووجوه كل واحد
 يتوقف على شرط حادث اخر وكذا في سبيل كون اول الاحداث متر يكون متناهي
 نفسه او غير متناهي فلو سلم انه لا يتم في سبيل التوقف التوقف في نفسه في اليوم
 ما ذكرنا فاعلم **قوله** قد وجد في هذا العقيد بعد تعيين الاديان بالمتن المذكور بل ان
 الموجب من التوقف ان يمنع ان يكون الفعل منه لا يكون له في نفسه فاقطع التوقيف
 بالتمام فلو سلم الموجب بالمتن المذكور ان يكون صدور الفعل منه فيكون
 وهو اذا لم يتوقف على شرط وقد يكون ناقص وهذا المنع ليس به او بهما في زعم آخر
 فان لم **قوله** فان قيل هذا التعيين للتوقف في كون قرينة مرفوعة للمعبر المراد من الموجب
 بهما من كل واحد في المعبر المشهور بل انه لا يجوز ان يكون **قوله** لا يوجب فيه كون
 الموجب التام مشترك بين الموجب بالمتن المذكور الحكمي والدرجوي المراد بهما
 والموجب بالمتن المذكور **قوله** انما هو موجب الفعل في مرفوعة الذي يتعلق
 ارادته به للعلم بالدرجوي والقرينة المرفوعة يجب ان يكون كونه بالمتن المذكور
 هذا اقل الظاهر ان المتبادر من الموجب التام انما هو الغير المتعبد كما لا يخفى وانما هو
الفخر وان المتبادر من الموجب التام ما يكون اذ ان كفايته في الفعل من غير حجب في
 وجه العلم بالدرجوي وهذا غير مشترك في وكيف في اوله وان المتبادر من العلم بالمتن
 المعتمد انهم في لا يلزم فيه ان يكون اهل الذمت كفايته كما سبق في **قوله** والاعراض
 الخلف عن الموجب التام هذا اعتراض اخر على الدليل الذي اخرج عن عدم التوفيق
 في العقيد كما يشعر به **الفخر** وقد شبهت ببقائه في سبيل هذا الذي عراض ان
 كون الاحداث في تقدير الاديان بالمتن المذكور محال بل هو مستلزم لمرور على
 مراره لكن المعترض لم يتوجه اليه ان مقتضى التسميم الاستسناد الى تقدير الحكمي لا تقدير
 واستظهاره فاعلم **قوله** وايضا ذلك التوقف هو ذاتي فانه اذا كان اثر الموجب
 بالمتن المذكور في نفسه ونوعه ما ذكره المحشر فيزم الخلف اليه سواء توقف
 في شرط ام لا فلا بد من ان يتوقف في شرط وان لم يتم وما اعترض عليه المحققين
 من ان العلم ثبت فيما سبق من وجوه مسوية اتي بها مطلقا وان كان بالمتن بل
 ذلك محال لاسيما انية عقده ولو سلم ذلك لم يلزم الخلف على تقدير التوقف في

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short passage, written diagonally across the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

7.

[illegible]

چیل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short passage, written in dark ink on aged paper.

بجمل
أثبتت هذه حدوث النفس على قول المذاهب التي ليس بحدوث العالم بل هو في فهمه وافتراضه في ثابت حدوث
العالم: فراجعوا الحديث وادرسوا حجته القاطعة والحديث موقوف على ثبوت الشرع وثبوت الشرع موقوف
على العلم لصديق الدنيا: والعلم بعد ثبوت موقوف على العلم بقدرته تعالى والله يجوز أن لا يقدّر على من غير
المعجزة على يد الله الذي هو الرب أن العلم لصديق الدنيا وهو متوقف على القدرة بالحق الذي لا يلهو
المختبرين بل على المشهور فلهذا وقد بشرنا بذلك سابقا فقد غفر على أنه يمكن أن يدعى أن
بمجرد ما ثبت هذه المعجزة كحدوث العلم لصديق الدنيا بعد حجاجه في مودته أو في كماله على ما في
العقل ودون ما يمكن إثبات الاختيار بل على المشهور من إثبات الواجب العظيم بهذا الطريق
لا دور في ما ذهب بعض المحققين إلى أن في إثبات النبوة موقوف على وجوب القدرة واختيار
لله على علم وجوده لا يعلم بذاته أن يظهر المعجزة على يد الذي ذاب فيه عقده كسب شربه بغير
عنه ونحو القدرة كإثبات النبوة والقدرة إثبات النبوة ثبت صدق النبوة وإذا ثبت صدق
ثبت صدق كل ما أخبر به ومنه حدوث العالم فغور أن يكون إثبات النبوة موقوف على أصل
القدرة والاختيار والعلم بالقدرة والاختيار يكون موقوف على إثبات النبوة فقد حصل خبر
أجمعه فلم يميز الدور المشهور في حق فيه لأن العلم بأن الظاهر المعجزة على يد الذي ذاب فيه كسب شربه
توهمه إنما هو بعد العلم بقدرة الله قبل أن يثبت كل دعوى ذلك جدا والظاهر أن المفسر قد علم ذلك
فقد أكتفى في إثبات القدرة والحق في إثبات كل شرع وحدث العالم فافهم بهذا المعنى
الذي يدعى عليه لا كما في بعض شيوخنا **قوله** والحديث المشهور موقوف على ما كان الله ولم يكن معه شيء
الذي لا دليل على بطلانه فإن ذلك يمكن التمسك به مدخله وقد سبق في محبت الحق وأما
والظاهر أن هذا هو الذي صدر له واليه يرجع عنهما العلم كمن موضعهم هنا والتوقف على ما في
زيادة الكتاب ومع ذلك قد علم بعضنا في كلامه في تضعيف كل ما ليس له قوة فقد
عن ذلك **قوله** والظاهر على ما كانه ليس نفسه القول العلم غير معقول بنظام
العدم بل أن يكون غير معقولة أن يكون عند العقل وتكون أن يجعل قوله غير ملتفت إليه
تفسيره في فهم **قوله** لا يوجد وجوده إلا في حق الجواهر هنا بالذات مع أنه لا يكون أن يكون
موجودا في المعارف الضام على زعمه لكونه أقوى من الظاهر وسيشعر بعد ذلك في التعميم
هذا قولنا في أصل المعصية في حق الجواهر بالذات لانه الغرض وهو كما ترون في **قوله** وهذا ما
يراد في كلامه في فهم متفقون على أن جميع الموجودات صادرة منه تعالى والله هو الذي لا يكون

كتاب الفرائض

فردی

52

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a large, dark, irregular stain or shadow on the right side of the page. The visible text appears to be a list or a series of entries, possibly related to a historical or scientific record.

کے بعض

بعض النامية والفرق بين الله وادام في الحقيقة بقدره لا يمنع من السبب المستفيض
لأن المتكلمين يستلزم في المستند القدرة على الفعل والترك كما في قوله تعالى وهو يرحم
عالمه غير الله عز وجل عليه وليس في كلامهم معنى آخر للقدرة كقوله تعالى هو الذي لا يلهي
كلمة محشر كقوله تعالى انما في مشي الله فلكا ليكون الساعة المقابلة مستحضرة بالمعنيين
فان كان المقادير القدرة بذلك المعنى الذي افهمه المحشر في الوجوب بالذات غير ان ذلك
على الذات فهو الذي يراه بقرينه وان كان امرا لا يقدور عليه وبالجملة كون هذا الله
غير الذي يراه بقرينه لا بد من السبب في ما لا يدرى هو وادامه من غير ان حدوثه يعلم
بالدليل مع القول بالوجوب لسبب الادارة انما هو على الذات فمثل قوله من التوحيات القديرة
كأنه لا يراه ما اورد بعض المحشين في محشر من ان التقييد لعدم زيادة الادارة ليس بشرط
في تقدير زيادة الادارة انهم يفرقون بين الفعل والمذكور وفيه دلالة على تقدير الزيادة والحدوث
فما هو من بعض المعقولة والذاتية لا يتصل بعقل من كونها زائدة قد بينه انما هو الذي لا يدرى
لانه لا يقول بالوجوب في ما يراه محققا بل في الحقيقة لا يراه محققا وانما هو من المعقولات
ما ذكر ان الوجوب بالذات في الحقيقة لا يخرج من حيث هو على الحكماء في القول بالذات
اذ القول بالذات في القدرة سواء كان الذي يوجب ادوامه وانما هو لعدم وقته اذ لم
يشيخ احد على انما هو هذا الوجه وانما يشيخ من حيث هو انهم في قولهم بالذات في المعنى الذي
الذي ذكرنا ان بعض من يكون فعله نعم كذا وبالله من حيث هو انما هو في موقعه
لكنهم لا يقدرون في ذلك انهم في ذلك المعقولة والقدرة بالمعنى الذي ينبغي ان يكون
مراد المتكلمين وهو هو الفعل والترك لا محال وهو هو فعله مع القول بالذات مطلقا
سواء كان داما او لا فان لفظ ان مرادهم بالقدرة هي القدرة الفعل في وقت وتركه في ذلك
الوقت اذ المراد بالترك في قولهم هو الفعل والترك ما هو مقابل للفعل ووجود الزمان مقبولة
في التقابل فمتصور في الترك الذي يعرض في زمان الفعل هو المقابل للفعل لا الذي هو
قبل عدم خبر الزمان فالفعل اذا وجب في وقت لم يكن ان يكون فانما هو بالذات رفيه لعدم
الحال ووقع الترك في القول بالذات ربهذا المعنى ليس الله الذي لا يدرى فقط او غيره
كقوله لا يدرى بدل الفعل تركه لعدم قوله بالوجوب انهم فعند الفعل كقوله ان كان
العالم في ما في هذا الموضع والشرع في الله سبحانه بالذات ربهذا المعنى هو حدوث الله شرعا

70

فصل در تہذیب

والجواب عليك انه خلاف ما ذهب اليه اهل العلم بل مع العلم ان المراد من هذا هو ان المقتضى لا ينفك عن
عقله واما الوجوب الذي هو المراد من هذا فهو وجوبه على ما سبق في قوله لا ينفك عن عقله
من جملة احواله واما وجوبه على سبيل التدويرية دون الوجوب المراد من المقتضى في كل واحد
واما حقيقة لا رابط للوجوب بالعلم بل مع العلم ان الذي سيجز هذا المقام هو وجوبه على سبيل التدويرية
فلم يكتفوا في تراخيها بل علم بوجوب العلم بوجوبه بغير كون مقتضى العلم
في اهل ان لا يترامى كسب لم يوجد فالمراد ان ان لم يعلم بوجوب العلم بوجوبه
المقتضى كما مر من العقل في المقام وجوبه على سبيل التدويرية في العبارتين مختلفا وهو قوله يقولون
الصدور في ذلك الوقت على سبيل التدويرية وهو قوله على سبيل الوجوب والآن حكم
بوجوبه كما هو محال المقام حيث يعتقد ان لا يترامى كسب لم يوجد كما اشار اليه
المفسر في قوله في الحقيقة بل بقاءه في قوله في العبارتين واحدا من ان المراد بالعلم
او مقتضى بالغير ان قال بالمشاع الصدور في غير ذلك الوقت قال بوجوبه
في ذلك الوقت ولم يقل بالتدويرية هذا لكن الظاهر ان ليس مراد المقام بالمشاع او مقتضى
بالغير بل مقتضى الذات الوقت كما يشير اليه كلامه في سابق حيث قال وفي قوله
قالوا في حقيقة الذات الوقت على سبيل الوجوب وجوبه على سبيل التدويرية في غير ذلك الوقت
مقتضى في قولهم في ذلك الوقت على سبيل التدويرية مقتضى في ذلك الوقت على سبيل التدويرية
يقتضي في وجوبه بالتدويرية يقول الصدور به وهو وجوب الوجوب يقولون
ان صدور الفعل في غير ذلك الوقت مقتضى في ذلك الوقت ان ذلك وقت قبل ذلك الوقت وج
في كل شئ من العبارتين تراخيها كما لا يخفى ولا يخفى ان كعدم المقام في كل شئ من العبارتين
الطريقة الثانية لكن كما نلاحظ مما عرفت عليه ولا يفتقر الى القول في كذا وكذا بل
مع العلم ان مقتضى عليك في الحقيقة بل بقاءه في ذلك الوقت على سبيل التدويرية في غير ذلك الوقت
سواء اريد بترامى مقتضى في ذلك الوقت كما مر تراخيها كذا قوله وللعلم ان مقتضى المقام
في قوله هذا لا يوافق ظاهر ما ورد في الخبرين في العلم بوجوبه بل مقتضى في ذلك الوقت على سبيل التدويرية
ان علم ان مقتضى مقتضى في ذلك الوقت على سبيل التدويرية لا يكون الا المراد منه لم يزل الله تعالى
قد اراهم آياتهم غير انك من ان يقضوا التمسك بان يكون المراد بالمشية تعلقها بوجوب
منه ان يكون المراد بالقدرة في حقيقة مقتضى هو احدانه على ما ورد في العالم عليه السلام ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ
 انما نؤمن بك
 ونؤمن بآياتك
 ونؤمن بعلم جہاننا
 ونؤمن بآياتك
 ونؤمن بعلم جہاننا
 ونؤمن بآياتك
 ونؤمن بعلم جہاننا

متنجز و فاکد، مبرس

142

[illegible]

وذلك يفرض ان هذا هو المستحسن وما اوردوه بعضه بعضا في المحلين مما يليه حتى لا يدور ادراكه في فضل ذلك بعضه
بتغيير المحل اذ قد عرفت ان الشترام ان التكليف وقع في المحل بايقاع الفعل في زمان
المحل اذ نزع التكليف بدقيق الفعل في الحال ايضا اذ في زمان العدم يكون الفعل متوقفا
بالمرجع المذكور اذ لو كان فعلة في هذا الزمان لوقع الفعل مقارنا للقدرة وهي مهمل
ان في زمان العدم كان الفعل ممكنا وليس المتوقفة المذكورة بهذا اللفظ نعم

ان خدای تعالی
بر من و بر تو
بفرستد که هر دو
با فضل الهی
در این عالم
و در آن عالم

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

نقد و بررسی

قَبْلَهُ

مجلس اول
در بیان احوال و سیرت حضرت امام علی علیه السلام

عن ابن عمر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من اكل من ثمره اكل من ثمره الجنة

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

١٩٠

۱۰۰

[illegible]

三

[illegible]

五

١٥٧ البصفر

۱۰. الفضا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower half of the page.

25

[illegible]

٥٠

ان مجموع

قال بعض الفقهاء في تزويجهم
في قولهم المهر ما به جردان
علمية خاتمة في الفتوة
لا تحلل لقول جردان
في جردان المهر المهر
الملك من

في غيره قلت الدليل المذكور

0 5

[illegible]

三

[illegible][illegible]

مسعودی

قوله لا يوجد ما يعمل

